

Distr.: General  
15 April 2013  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٩٤٦ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بشأن نظر المجلس في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويشير المجلس إلى المادتين ٣٣ و ٣٤ من الميثاق، ويؤكد من جديد التزامه بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتعزيز الإجراءات الوقائية اللازمة للتصدي للمنازعات أو الحالات التي من المرجح أن يؤدي استمرارها إلى تعريض صون السلام والأمن الدوليين للخطر.

"ويذكر مجلس الأمن بأن منع نشوب النزاعات يظل مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الدول الأعضاء. وتبعاً لذلك، يتعين أن تهدف الإجراءات التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة في إطار منع نشوب النزاعات إلى دعم وتكميل الأدوار التي تؤديها الحكومات الوطنية في مجال منع نشوب النزاع، وفقاً لمقتضى الحال.

"ويشير مجلس الأمن إلى أنه يسعى، وفقاً للمهام المنوطة به في مجال السلام والأمن الدوليين، إلى مواصلة العمل الدؤوب في جميع مراحل دورة النزاع واستكشاف سبل الحيلولة دون تفاقم الخلافات إلى نزاعات مسلحة أو العودة إلى حالة النزاع المسلح. ويشير مجلس الأمن كذلك إلى أنه، وفقاً للمادتين ٩٩ و ٣٥ من الميثاق، يجوز للأمين العام أو أي دولة عضو توجيه انتباه المجلس إلى أي مسألة قد تعرض صون السلام والأمن الدوليين للخطر.

"ويسلم مجلس الأمن بأهمية وجود استراتيجية شاملة تتضمن تدابير عملية وهيكلية لمنع نشوب النزاع المسلح، ويشجع على وضع تدابير لمعالجة الأسباب



الرجاء إعادة استعمال الورق

150413 150413 13-29087 (A)



الجزرية لنشوب النزاع ضمناً لإحلال السلام المستدام. ويؤكد المجلس من جديد الدور المركزي المنوط بالأمم المتحدة في هذا الصدد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الشراكة والتعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن، دعماً لأنشطة منع نشوب النزاع وبناء السلام، وكذلك لتعزيز سيطرة المنطقة وبلدان المنطقة على زمام أمورهما.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن نظم الإنذار المبكر والاستجابة، والدبلوماسية الوقائية، والانتشار الوقائي، والوساطة، والتدابير العملية لنزع السلاح، واستراتيجيات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، تشكل كلها عناصر مترابطة ومتكاملة من عناصر الاستراتيجية الشاملة لمنع نشوب النزاع. ويلاحظ المجلس أهمية إحلال السلام وصونه من خلال الحوار الجامع والمصالحة وإعادة الإدماج. ويكرر مجلس الأمن كذلك تأكيد دعمه لعمل لجنة بناء السلام، ويعرب عن استعداده المستمر للاستفادة من الأدوار التي تضطلع بها اللجنة في مجالات إسداء المشورة والدعوة وتعبئة الموارد في سياق أنشطة بناء السلام.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية والأبعاد الإقليمية للنزاعات، مشيراً إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/318)، ومؤكداً على علاقة التآزر بين منع نشوب النزاع والتنمية المستدامة.

”ويشير مجلس الأمن إلى بيانات رئيسه السابقة بشأن شتى العوامل والأسباب التي لها دورٌ في نشوب النزاعات أو تأجيجها أو إطالة أمدها في أفريقيا، ولا سيما العوامل والأسباب التي أبرزها المجلس وعالجها. ويشدد المجلس على أهمية تنفيذ برامج إصلاح قطاع الأمن تنفيذاً فعالاً، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحماية المدنيين، والتصدي لجميع أشكال التمييز والاستبعاد السياسي، بما فيها تلك الموجهة ضد النساء والأطفال، وحماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية، وكفالة المساءلة، ودعم إعادة إدماج وتأهيل الجنود السابقين والأطفال الجنود، وتعزيز المصالحة والحلول المنبثقة من البيئة المحلية، وتيسير إحراز تقدم حقيقي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والقضاء على الفقر، ودعم العمليات الانتخابية التمثيلية، وبناء المؤسسات الديمقراطية في جملة أمور، والمراقبة الفعالة للأسلحة الصغيرة. ويسلم المجلس بالأهمية التي

يكتسيها وجود مؤسسات وطنية قوية وفعالة من حيث منع نشوب النزاع في أفريقيا، ويدعو الأمين العام إلى كفالة توجيه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم بناء المؤسسات نحو تعزيز السيطرة الوطنية على زمام الأمور والمضي قدما في بذل هذه الجهود على أساس الالتزامات المتبادلة.

”ويسلم مجلس الأمن بالدور المهم التي تؤديه المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثوه الخاصون والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، من قبيل مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، في منع نشوب النزاع.

”ويقر مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك من خلال الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم للاتحاد الأفريقي، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والنظام القاري للإنذار المبكر، وسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، وغيرها من الأدوات والآليات المماثلة الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في أفريقيا. ويشدد المجلس على المساهمة القيمة التي توفرها قدرات الوساطة، مثل مجلس الحكماء وفريق الحكماء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لضمان اتساق جهودها وتضافرها وفعاليتها الجماعية.

”ويقر مجلس الأمن باتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، وبتعزيزهما على حماية السكان المستضعفين.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بدعم مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك التزامه بمبادئ الاستقلال والوحدة والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول واحترامه لهذه المبادئ، ويؤكد على ضرورة امتثال الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد معارضته الشديدة للإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤكد في هذا السياق على مسؤولية الدول عن الامتثال للالتزامات المترتبة عليها في هذا الشأن فيما يتعلق بوضع حد للإفلات من العقاب، وعن إجراء تحقیقات وافية، تحقيقا لهذه الغاية، مع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون

الإنساني الدولي ومحاکمتهم على تلك الأعمال، وذلك في سياق منع نشوب النزاعات وحلها أيضا. ويشدد المجلس على أهمية التوعية بجميع القوانين الدولية المنطبقة وكفالة احترامها، بما فيها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤكد أهمية المسؤولية عن الحماية على النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك المسؤولية الرئيسية المنوطة بالدول الأعضاء عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويشدد المجلس كذلك على دور المجتمع الدولي في تشجيع الدول ومساعدتها، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات، على الوفاء بالمسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتقها. ويتطلع المجلس إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠١٣ عن المسؤولية عن الحماية. ويشير المجلس كذلك إلى ما يضطلع به مستشارو الأمين العام الخاصون المعنيون بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية من دور مهم في المسائل ذات الصلة بمنع النزاعات وحلها.

”ويشدد مجلس الأمن على أن مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية هي عنصر هام في منع نشوب النزاعات. ويؤكد مجلس الأمن أن هذه الجرائم الخطيرة يجب ألا تمر دون عقاب، وأنه يجب ضمان مقاضاة مرتكبيها على نحو فعال من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة، ويسلط الضوء في هذا الصدد على دور نظم العدالة الجنائية الدولية.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، ويكرر دعوته إلى زيادة إسهام المرأة وتمثيلها ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جهود الدبلوماسية الوقائية وجميع عمليات اتخاذ القرار ذات الصلة فيما يتعلق بتسوية النزاعات وبناء السلام طبقا لأحكام القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠). ويقر المجلس بضرورة إيلاء الاهتمام على نحو أكثر انتظاما لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ما يقوم به من أعمال، ويرحب في هذا الصدد باعتزام الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا إدماج منظورات جنسانية في عمله.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا ما تتسم به حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة من أهمية في بناء السلام المستدام، ويشجع المنظمات والترتيبات الإقليمية

ودون الإقليمية على اتخاذ مبادرات في مجال حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ويشجعها المجلس كذلك على مواصلة تعميم مراعاة مسألة حماية الأطفال في سياساتها وبرامجها وما تضطلع به من أنشطة الدعوة، وفقا للقرارات ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢).

”ويشيد مجلس الأمن بالدور الحاسم الذي تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجالات صون السلام والأمن الدوليين، ومنع نشوب النزاعات واحتوائها، وتعزيز الامتثال للقواعد الدولية ومقررات مجلس الأمن، وبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويشيد مجلس الأمن أيضا بدور البعثات السياسية الخاصة في المساعدة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا، ولا سيما من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وصنع السلام وتوفير الدعم في مجال بناء السلام على المدى الطويل للبلدان الخارجة لتوها من النزاع.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من دور الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في تأجيج بعض النزاعات الماضية والحالية. ويقر، في هذا الصدد، بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بدور في مساعدة الدول المعنية، حسب الاقتضاء وبناء على طلبها ومع الاحترام الكامل لسيادتها على مواردها الطبيعية وفي إطار سيطرتها الوطنية على زمام الأمور، من أجل منع الاستفادة غير المشروعة من هذه الموارد وإرساء الأسس لاستغلالها بصورة قانونية تعزيزاً للتنمية، ولا سيما عبر بناء قدرات الحكومات الخارجة من حالات النزاع على إدارة مواردها على نحو مشروع يتسم بالشفافية والاستدامة. وفي هذا الصدد، يشجع مجلس الأمن الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمات التابعة للأمم المتحدة في السياقات القطرية ذات الصلة، ووفقا لولاية كل منها، وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، كوسيلة للإسهام في منع نشوب النزاعات في أفريقيا. ويقر مجلس الأمن كذلك بأهمية مراقبة السلع الأساسية ونظم التصديق، من قبيل عملية كيمبرلي، ودور المبادرات الطوعية الرامية إلى تحسين شفافية الإيرادات، من قبيل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، في منع نشوب النزاعات في أفريقيا.

”ويشجع مجلس الأمن على النهوض بتسوية المنازعات المحلية بالوسائل السلمية عن طريق الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، شريطة ألا تتعارض أنشطتها مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. ويكرر المجلس تأكيد دعمه للجهود التي تبذلها في مجال منع نشوب النزاعات جميع المنظمات

الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واتحاد المغرب العربي.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية مواصلة إشراك آليات الأمم المتحدة القائمة المعنية بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك الحكومات الوطنية، في مجال الدبلوماسية الوقائية ومعالجة الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات، حسب الاقتضاء، ويشجع على تعزيز الأخذ بالنتائج الإقليمية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، شريطة أن تكون متوافقة مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة استخدام الوساطة في أفريقيا قدر الإمكان للمساعدة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والعمل عن كثب وبالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد، حسب الاقتضاء.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى التقرير السنوي للأمين العام عن أسباب نشوب النزاعات وتعزيز السلام الدائم في أفريقيا، الذي سيضمّن توصيات بشأن أفضل السبل لمعالجة الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات في أفريقيا في إطار منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى“.